URUK FOR HUMANITIES 2026;19:295–304

RESEARCH ARTICLE

Geographical Analysis of Domestic Violence in Al-Muthanna Governorate (2016-2024)"

[a*]**Anwar Sabah Mohammad AL-Kelaby** [b*]**Rahman Jameel Saad**
Educationof Human Saiences College – AL-Muthanna University

ABSTRACT

Violent crime has long represented a serious issue threatening the security and stability of societies, particularly violence that occurs within families. Such violence can endanger family members after the breakdown of familial relationships and the bonds that connect them, whether they are women or children, with grave implications for society as a whole.

Al-Muthanna Governorate is not isolated from the communities where this type of crime has emerged, and it has its own unique characteristics, with its residents adhering to a tribal identity and the prevalence of a patriarchal culture. The motivations for these crimes vary from one case to another, as does the type and severity of the violence, such as violence against parents, children, spouses, or partners, with the latter being the most prevalent among other forms of domestic violence. In 2024, the total number of reported domestic violence cases in the entire governorate reached 1,651, with the highest number occurring in Al-Samawah District, which recorded 608 cases, accounting for 36.6%. In contrast, Al-Suwair District reported the fewest instances of domestic violence, with only 8 cases, or 0.5%. However, this does not imply that all cases of domestic violence are officially reported, as many remain unreported due to the nature of the governorate's society.

The research includes an introduction and three sections; the first section discusses the concept, types, and reality of domestic violence in Al-Muthanna Governorate.

Keywords: : Geographic analysis, crime, urban violence Family disintegration, social relations .

مقالة بحثية

تحليل جغرافي لظاهرة العُنف الاسري في محافظةِ المُثنى (2016-2024)

[1] انورصباح محمد الكلابي [2] رحمن جميل سعد
جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية-العراق

الملخص:

تمثل جريمة العُنف مشكلة خطيرة تهدد امن المجتمعات واستقرارها، وبالأخص العُنف الذي يحدث داخل الأسرة، إذ من الممكن أن يؤدي إلى تعريض أفراد الاسرة للخطر بعد تفكك العلاقات الأسرية والروابط التي تجمعهم، وعلى حد سواء ان كانوا نساءً أو أطفال، وما لذلك من انعكاسات خطره على المجتمع ككل.

لم تكن محافظة المثنى في معزل عن المجتمعات التي ظهر فيها هذا النوع من الجرائم مع مالها من خصوصية في تمسك سكانها بطابع عشائري وسيادة الثقافة الذكورية فيه مع اختلاف في دوافع هذه الجرائم من حالة الى اخرى وفي نوع وشدة ذلك العنف مثل العنف ضد الآباء او الابناء او الزوج او الزوجة الذي كانت له النسبة الاكبر بين انواع العنف الاسري الاخرى ، وعلى مختلف وحداتها الادارية ففي عام (2024) بلغ (1651) حالة في عموم المحافظة، كانت الحصة الاكبر منها لقضاء السماوة الذي بلغ عدد حالات العنف الاسري فيه (608) حالة بنسبة (36.6%)، اما قضاء السوير كان الاقل في تسجيل حالات العنف الاسري بواقع (8) حالات بنسبة (0.5%) ، وهذا لا يعني ان جميع حالات العنف الاسري هي مسجلة بالواقع بل الكثير منها لا يظهر الى العلن بسبب طبيعة مجتمع المحافظة .

الكلمات المفتاحية : لتحليل الجغرافي ، الجريمة ، العنف الحضري،التفكك الأسري ، العلاقات الاجتماعية .

Received 7/8/ 2025; accepted 14/9/ 2025. Available online 4/1/2026

* Corresponding author.
E-mail addresses: E-mail addresses: (anwar.sabah@mu.edu.iq). (rahman.jameel@mu.edu.id).
https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1024
2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).

المقدمة

العنف الاسري ظاهرة اجتماعية لازمت الانسان منذ بدأ الخليقة، اذ مثلت حادثة قتل قابيل لأخيه هابيل بداية لهذه الظاهرة ومازالت تتكرر ليومنا هذا وفي كل المجتمعات، رغم وجود القوانين التي تجرم هذا الفعل وتعاقب مرتكبيه، الا ان في الغالب ما يكتنف هذا النوع من الجرائم الكثير من التكتم، بسب التركيبة السكانية في مجتمع محافظة المثنى والاعراف والعادات والتقاليد الموروثة، التي تَعتبر الاسرة شيء بالغ الحساسية ويجب لا تخرج اسرار الاسرة خارج اسوار المنزل بل لأضيق من هذه الحدود في بعض الاحيان والحالات، لكن ذلك لايعني ان تهمل هذه المشكلة بل يجب تناولها بموضوعية وايجاد الحلول الناجعة لها، وهذا ما تقوم به البحوث العلمية، لذا جاءت هذه الدراسة وما سبقها للحد من هذه الجريمة وما يترتب عليها من نتائج سلبية.

أولاً : مشكلة البحث : هل تتنامى ظاهرة العنف الأسري في محافظة المثنى ، وما انماط العنف السائدة فيها ؟

1- هل تتزايد مستويات العنف الأسري في محافظة المثنى ؟ وما طبيعة التوزيع المكاني لهذه الظاهرة ؟

2- ما دوافع العنف الاسري في محافظة المثنى ؟ وما السبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة ؟

ثانياً : فرضية البحث : تتنامى ظاهرة العنف الأسري في محافظة المثنى ويعد العنف اللفظي والبدني اهم أنماطه .

1- تتزايد ظاهرة العنف الأسري في محافظة المثنى ، كما أن الظاهرة تتباين في توزيعها مكانياً حسب الوحدات الإدارية وطبيعة السلوك لدى سكان كل وحدة ادارية منها .

2- تعددت دوافع العنف الاسري في المحافظة لعدة عوامل ، وتوجد العديد من الآليات للحد من اتساع هذه الظاهرة .

ثالثاً : منهج البحث :

اتخذ البحث من المنهج النظامي الذي يقوم على تحليل الظاهرة ومعرفة عوامل نشوئها ، وتباينها مكانياً ، وتفسير الظاهرة مكانياً ممثلة بمشكلة العنف الأسري في محافظة المثنى .

رابعاً : اهداف البحث :

يهدف البحث لمعرفة حجم جرائم العنف الاسري في محافظة المثنى خلال مدة الدراسة ومدى تباينها بيئياً فضلاً عن معرفة دوافع مرتكبي تلك الجرائم ووضع الحلول والمقترحات المناسبة لها .

خامساً : حدود البحث :

تمثلت الحدود المكانية بحدود محافظة المثنى الواقعةِ في الجنوب الغربي من العراق اما فلكياً فهي تقع بين محافظة المثنى في جنوب العراق ، وتحديدًا بين دائرتي عرض(29° 3' - 31° 27') شمالًا، وخطي طول (44° 22' - 46° 44') شرقًا ، خريطة (1) ، تشغل المحافظة القسم الجنوبي من السهل الرسوبي والهضبةِ الغربية، تحدها شمالاً محافظتي الديوانية والنجف اما من الجنوب تحدها المملكة العربية السعودية ، وشرقاً تحدها محافظتي ذي قار والبصرة ، اما حدود البحث الزمانية تمثلت بالأعوام من (2016-2024) ، وتمثلت الحدود الموضوعية للبحث بتحليل مكاني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى .

خريطة (1) موقع محافظة المثنى من العراق

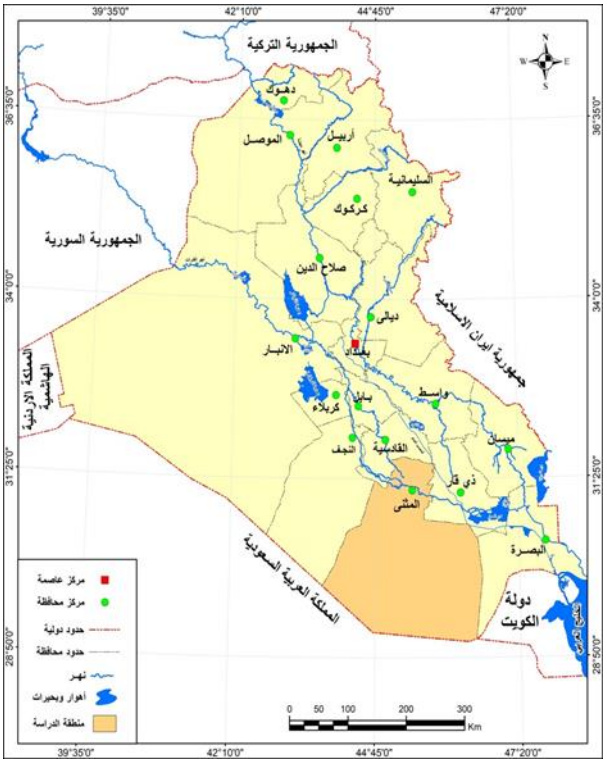

المصدر : [22] .

أولاً : مفهوم العنف الاسري وواقعه في محافظة المثن

آ : مفهوم العنف الاسري واشكاله:

1 – تعريف العنف الاسري ومفهومه

لجريمة العنف الاسري من الخصوصية ما يجعلها مختلفة عن الجرائم الاخرى بسبب طبيعة الفعل المكون لها ، كونها لا تقتصر على فعل واحد وما يترتب عليه من نتيجة ، بل هو سلوك مستمر يصدر من الشخص المُعنِف على الشخص المعنَف [13 ، ص170] ، وهذه الاستمرارية بالجريمة تعطيها ابعاد اكبر واكثر عمقاً.

تُعرف الاسرة على انها مؤسسة اجتماعية تنشأ من اقتران رجل وامرأة بعقد رسمي وشرعي يرمي لإنشاء اللبنة الاساسية لبناء المجتمع أهم اركانها الاب والام والاولاد [18 ، ص14] ، لم يكن هناك اتفاق على تعريف العُنف الاسري نظرياً، ويرجع ذلك لارتباطه بسياق المجتمع وثقافته والزمان الذي يحدث فيه ، عُرف على انه اعتداء بدنياً او نفسياً يصدر من احد افراد الاسرة على فرد آخر من العائلة مخالف للقانون يُحدث للواقع عليه ضرراً مادياً او معنوياً [16 ، ص75] ، في الغالب عكست تعريفات العنف الاسري معايير المجتمع وثقافته لذا يمكن القول بان العنف الاسري سلوك يتعارض مع القوانين الرسمية والقيم الاجتماعية [19 ، ص52] ، ففي الغالب تعكس تعريفات العنف الاسري معايير المجتمع وثقافته [2 ، ص22] ، على الرغم من ان قانون العقوبات العراقي ذو الرقم (111) لعام (1969) المعدل اعطى للزوج حق تأديب الزوجة ، بشرط عدم التعسف في حقها في استعمال هذا الحق والذي تدينه المادة (41) لعام (1969) [13 ، ص172] ، ولأهمية الاسرة وقدسيتها ودورها في بناء المجتمع لابد من الاهتمام الجدي للحفاظ على هذا الكيان الذي يكون صلاح المجتمع واستقراره بصلاح الاسرة واستقرارها والحد من المخاطر التي تؤدي الى تفككها .

2 – اشكال العنف الاسري :

يتخذ العنف اشكال متعددة ولكل نوع اثر محدد على الضحية، ولأجل الاحاطة بالموضوع بشكل اكبر تم تقسيمه على النحو الآتي:

- العنف البدني :

من الوهلة الاولى يتكون لدينا تصور عام عن العنف البدني على انه الحاق الاذى البدني من قبل شخص او مجموعة اشخاص بشخص او مجموعة اشخاص آخرين، تم تعريفه على انه جميع الافعال الصادرة من المُعنِف باتجاه المُعَنف بقصد الحاق الاذى البدني به، مثل الضرب الذي يُخلف الجروح والاصابات المختلفة [18 ، ص19] ، وعرفته جمعية الامم المتحدة في المادة (1,2) في قرارها (48/104) في شهر كانون الاول عام (1993) على انه اي فعل يقوم على اساس نوع الجنس مع احتمالية ان يؤدي ذلك الفعل لضرر جسدي او جنسي او نفسي[21 ، ص2] اي تظهر آثار ذلك الاعتداء البدني على المعتدى عليه.

الاهتمام بهذا النوع من العنف في العيادات والمراكز الطبية في عام (1963) ثم اتسع بعد ذلك ليشمل آثار العنف البدني والنتائج المترتبة عليه في عام (1980) [19 ، ص62] .

- العنف اللفظي :

يعد هذا النوع من العنف من اشهر انواع العنف الاسري لكثرة تداول الالفاظ داخل مجتمع الاسرة، بل يصل الامر بعض الاحيان عند بعض الاشخاص الى عده امر عادي، ولا يصل الى مستوى الجريمة متجاهلين اثر ذلك على المتلقي لها، تكون وسيلة العنف هنا الالفاظ المؤذية، والاثر النفسي المترتب عليها.

عادة ما يرافق هذا النوع من العنف العُنف البدني، ومن اشكاله التحرش اللفظي والسخرية والشتم واطلاق الالقاب غير اللائقة بحق الشخص المُعنف، ويمكن ان يصل الى ابعد من ذلك مثل التهديد بالاعتداء او التعذيب، والقصد من وراء ذلك اهانة الشخص وتحقيره [14 ، ص8] ، وهذا النوع من العنف يترتب عليه اثر سيء على المتلقي عادة ما يؤدي الى انحراف في سلوكه.

- العنف النفسي :

لاتقل مخاطر العنف النفسي عن العنف البدني والعنف اللفظي بل قد تكون اكثر تأثيراً وله انعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع، مع ان العنف النفسي ليس له اثر مادي الا انه يلحق ضرراً روحياً ونفسياً عادةً ما يؤدي الى صراعات بين الابناء والآباء ، وقد يفوق هذا النوع من العنف الاذى العنف المادي [10 ، ص34] ، كونه لا يقتصر الاثر النفسي على الشخص الذي مورس العنف ضده فحسب ، بل يتعدى ذلك ليشمل الضرر النفسي والعقلي اسرته وخاصة الزوجة والابناء مما يؤدي الى تعطيل حركة الانسان فيكون غير قادر على اداء واجباته الاساسية [3 ، ص48] ، نتيجة لتولد ازمات نفسية لدى افراد الاسرة ، يترتب عليها الكثير من النتائج السلبية التي تنعكس على الاسرة نفسها احياناً وعلى المجتمع احياناً اخرى .

ثانياً: واقع العنف الاسري في محافظة المثنى

1 – التوزيع المكاني لظاهرة العنف الاسري حسب الوحدات الادارية

عانت محافظة المثنى ومازالت تعاني من ظاهرة العنف الاسري، وهذا ما بينته مدة الدراسة التي تناولت المدة الزمنية من عام (2016 الى عام 2024) كما مبين في البيانات الرسمية والصادرة من قسم حماية الاسرة والطفل في المحافظة، جدول (1) ، علماً ان الكثير من حالات العنف الاسري لا تظهر للعلن وتبقى حبيسة جدران المنازل بسبب الاعراف الاجتماعية التي تعيب وتقف حائل دون اظهار هذه الامور ووصولها الى المؤسسات الحكومية المختصة وخاصة في مسألة العنف ضد المرأة، التي غالباً مايتم حلها داخل اطار الاسرة نفسها، إذ اشارت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على ان (80%) من النساء لا يبلغن عن حالات الاغتصاب و (75%) منهن لا يبلغن عن حالات الاعتداء الجسدي و (50%) لم يبلغن عن انواع العنف الاخرى التي وقعت بحقهن [8 ، ص32] بلغ عدد ضحايا العنف الاسري المسجلين في عموم المحافظة للمدة المدروسة (9860) ضحية ، كان اعلى معدل فيها عام (2024) الذي بلغ فيه عدد ضحايا العنف الاسري (1651) ضحيه ، اما ادنى مستوى لهذه الجريمة كان عام (2016) اذ بلغ عدد الضحايا فيه (708) ضحية .

مكانياً جاء قضاء السماوة اولاً بعدد جرائم العنف الاسري التي بلغت(3705) حالة خلال مدة الدراسة كان اكثرها عدداً في عام (2024) بلغ (608) حالة ، بينما كان العدد الاقل في قضاء النجمي بواقع حال (28) حالة .

يلاحظ من البيانات المدرجة في جدول (1) ان عدد ضحايا العنف الاسري بتزايد مستمر منذ بداية مدة الدراسة حتى نهايتها وهذا مؤشر خطير يبين ان القوانين المتخذة وعوامل الردع لم تؤت اكلها ليومنا هذا ، مما يتطلب الوقوف وبشكل جدي على مسببات هذا التزايد في هذا النوع من الجرائم والتحقق هل هي زيادة حقيقية في عدد الجرائم ام ان هذه الزيادة بسبب خروج الضحايا عن صمتهم وتجاهلهم الاعراف والقيود الاجتماعية واظهار ما كان يُخفى للسنوات السابقة، خاصة ان اعلى نسبة لتلك الجرائم سجلت بقضاء السماوة الذي يعد اكثر مراكز المحافظة تحضراً وبالتالي اكثرها تعاطياً مع المؤسسات المعنية بالإبلاغ عن جرائم العنف الاسري مهما كان حجمها ومهما مثلت من خصوصية .

2 – التوزيع البيئي لظاهرة العنف الاسري :

لم يخلو اي مجتمع من ظاهرة العنف الاسري ، سواء كانت البيئة ريفية او حضرية، وهذا ما اوضحته الدراسة من خلال الاطلاع على بيانات جدول (2) ، يمكن ملاحظة حجم هذه الجريمة حسب البيئة التي ظهرت فيها ، والتي كانت اعلى نسبة لها في البيئة الحضرية ، كانت اعلى نسبة لها في عام (2022) بلغت (89.85%) مقارنة بالبيئة الريفية، انا في معدلها العام لمجموع سنوات الدراسة بلغت (71.7%) مقارنة في البيئة الريفية التي بلغ معدلها العام لسنوات الدراسة (28.3%) . وهذا لا يعني ان جريمة العنف الاسري بالضرورة تكون اقل في البيئة الريفية بل يعزى ذلك الى طبيعة البيئة الريفية المحافظة والتي تنتهج عدم الابلاغ عن هذا النوع من الجرائم لما يتمتع به من خصوصية وقدسية تقف حائلاً دون ابرازه للجهات المختصة في هذا المجال مثل قسم حماية الاسرة والطفل في مديرية الشرطة وفقاً للمعايير الاجتماعية النافذة في المجتمع الريفي بشكل اكبر من مجتمع المدينة، العديد من الحالات وخاصة البسيطة منها تكون غير مسجلة اذ تتستر العائلات عليها وتظل مجهولة حتى مراحل متقدمة [7 ، ص27] ، مما يخفي الكثير من الحقائق ذات الصلة بموضوع الجرائم بشكل عام وجريمة العنف الاسري بشكل خاص .

جدول (1) حجم العنف الاسري في محافظة المثنى للمدة (2016-2024)

الوحدة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
سماوة	288	301	355	389	408	418	460	478	608	3705
رميثة	177	199	208	249	255	296	309	350	461	2504
خضر	90	110	121	138	148	188	208	222	253	1478
سلمان	6	5	9	11	15	14	17	18	16	111
بصيه	4	3	5	1	2	5	8	4	9	41
دراجي	2	9	11	22	23	28	29	42	44	210
وركاء	60	62	78	80	82	86	99	102	125	774
كرامة	9	11	20	33	35	39	49	58	65	319
المجد	30	33	48	22	25	28	27	23	21	257
سوير	19	22	30	20	22	31	39	10	8	201
الهلال	14	19	25	23	24	27	26	33	41	232
نجمي	9	8	11	12	18	13	22	19	14	28
مجموع	708	782	921	988	1039	1160	1271	1340	1651	9860

المصدر : [23] .

2 – اتجاهات العنف الاسري :

يتصف العنف الاسري باتجاهات مختلفة في محافظة المثنى وكل اتجاه يأخذ بنسبة معينة ، تفوق اتجاه العنف ضد الزوجة على جميع اتجاهات العنف الاسري طيلة مدة الدراسة اذ بلغت في معدلها العام (71.23%) من مجموع اتجاهات العنف الاسري ، وهذا يتماشى مع ما موجود في العالم ككل وبيئة المحافظة الاجتماعية بشكل خاص .

جدول (2) التوزيع البيئي لجريمة العنف الاسري في محافظة المثنى (2016-2024)

السنة	حضر		ريف		المجموع	
2016	507	%71.6	201	%28.4	708	%100
2017	681	%87.08	101	%12.92	782	%100
2018	664	%72.1	257	%27.9	921	%100
2019	782	%79.15	206	%20.85	988	%100
2020	879	%84.6	160	%15.4	1039	%100
2021	890	%76.73	270	%23.27	1160	%100
2022	1142	%89.85	129	%10.15	1271	%100
2023	1164	%86.87	176	%13.13	1340	%100
2024	1385	%83.88	266	%16.12	1651	%100
المجموع	8094	%71.7	1766	%28.3	9860	%100

المصدر: [24] .

وعند ملاحظة جدول (3) ، نجد إن حالات العنف ضد الزوجة سجلت اعلى نسبة لها في عام (2020) اذ بلغت (80%) ، وهذا يعود لمساهمة جائحة كورونا التي اعلنتها منظمة الصحة العالمية على انها اصبحت جائحة عالمية في (2020/3/11) ، ولا يقتصر العنف ضد المرأة على العنف الجسدي فقط بل يشمل العنف النفسي والجنسي وما يترتب عليه من انتهاكات سياسية واقتصادية واجتماعية ، وفي مقدمتها الحق في الحياة اذ يصل العنف احياناً الى التصفية الجسدية او ما يفوق قدرة الزوجة التحمل مما يجعلها تفقد الاحساس بالأمان او الاصابة بعاهة معينة ، او يحدث ما هو اخطر من ذلك الا وهو الاقدام على الانتحار [1 ، ص22 – 23] ، اما الاطفال كانت حصتهم الاقل من بين تلك الاتجاهات بمعدل عام بلغ (2.03%) كون الاطفال اقل قدرة على نقل ما يحدث من جرائم من قبل الاهل بحقهم .

جدول (3) ، العدد والنسب لحالات العنف الاسري والجهة المتعرضة له من عام (2016 – 2024)

السنة	ضد الآباء	%	ضد الابناء	%	ضد الزوجات	%	ضد الازواج	%	مجموع الحالات
2016	84	11.6	26	3.7	530	74.9	68	9.6	708
2017	105	13.4	22	2.8	604	77.2	51	6.5	782
2018	201	21.8	23	2.4	619	67.2	78	8.4	921
2019	223	22.5	17	1.7	716	72.4	32	3.2	988
2020	47	4.5	16	1.5	831	80.0	145	13.9	1039
2021	184	15.8	42	3.6	806	69.4	128	11.1	1160
2022	279	21.9	13	1.0	880	69.2	99	7.8	1271
2023	332	24.7	14	1.0	841	62.7	153	11.4	1340
2024	278	16.8	28	1.7	1196	72.4	149	9.0	1651
المجموع	1733	17.5	201	2.0	7023	71.2	903	9.2	9860

المصدر: [25] .

3– التركيب العمري لجريمة العنف الاسري :

طالت جريمة العنف الاسري جميع الفئات العمرية ولكن بنسب متفاوتة ، يبين جدول (4) ان الفئة العمرية الاكثر تضرراً من هذه الظاهرة هي الفئة الذين تبلغ اعمارهم من (15 – 64) سنة ، شكلوا ما نسبته (76.55%) من عموم المتضررين من جريمة العنف الاسري ، كون هذه الفئة هي الفئة المنتجة والقائمة على ادارة عجلة الحياة ، مما يجعلهم تحت الضغط الذي عادة ما يولد العنف، فضلاً عن بداية هذه الفئة العمرية تكون مع بداية سن المراهقة للذكور والاناث وما يرافقه من اضطرابات نفسية تولد الشد داخل الاسر وبالتالي تؤول الامور الى العنف الاسري بصورة او بأخرى .

يأتي كبار السن والذين تمثلهم المرحلة العمرية (من 64 سنة فأكثر) اذ بلغ المعدل العام للمتضررين من العنف الاسري في هذه

الفئة الى ما نسبته (20.51%) من مجموع الفئات العمرية ، ويمكن ان يعزى ذلك الى محاولة كبار السن البقاء في اعلى هرم الاسرة والسيطرة على سلوكيات افراد الاسرة مما يولد عمليات شد وجذب بينهم وبين الفئات العمرية الاخرى ينتج عنه شكل من اشكال العنف الاسري .

أما الفئة الاقل تعرضاً للعنف الاسري هم الاطفال الذين بلغت نسبة المتضررين منهم من جريمة العنف الاسري (2.94%)، وهذا لا يعني ان الاطفال لم يتعرضوا للعنف الاسري وانما يأتي سبب عدم تسجيل اعداد كبيرة منهم بسبب عدم اظهار هذا العنف خارج الاسرة بسبب المؤثرات الاجتماعية اولاً ولعدم امكانية استقلال الاطفال عن الرعاية الابوية داخل الاسرة مما يجعلهم يخضعون لتعليمات الاهل دون اعتراض حتى يتمكنوا من الاستقلالية والقدرة على اداء الاعمال التي تمكنهم من العيش بعيداً عن طائلة العنف الاسري .

ثانياً : دوافع العنف الاسري وعواقبه

آ : دوافع العنف الاسري :

للعنف الاسري مجموعة من الدوافع يؤدي احدها او عدد منها او مجتمعة الى ارتكاب الفرد جريمة العنف الاسري، ويختلف تأثيرها من شخص لآخر ومن بيئة لأخرى، فيما يأتي اهم تلك الدوافع .

1– الدوافع الذاتية :

هي العوامل التي يكون مصدرها الفرد نفسه ، لها اثر كبير وغاية في الاهمية على سلوك الفرد وما يرتكبه من جرائم ومنها جريمة العنف الاسري ، نتيجة للشعور المتزايد بالإحباط وضعف الثقة بالنفس والاضطرابات الانفعالية والنفسية وكذلك ضعف الاستجابة للتوافق مع المعايير الاجتماعية ، وعدم القدرة الحقيقية على مواجهة مختلف المشكلات التي يمكن يعاني منها الفرد .

جدول (4) ، التركيب العمري لضحايا العنف الاسري للأعوام (2016 – 2024)

السنة	15 >	%	64 – 15	%	64 <	%	المجموع
2016	8	1.1	530	74.8	170	24.0	708
2017	23	5.8	636	81.3	123	12.9	782
2018	32	3.5	702	76.2	187	20.3	921
2019	27	2.7	779	78.9	182	18.4	988
2020	16	1.5	817	86.6	206	11.8	1039
2021	44	3.8	878	75.7	238	20.5	1160
2022	31	2.4	946	74.4	294	23.1	1271
2023	42	3.1	1025	76.5	273	20.4	1340
2024	67	4.1	1235	74.8	349	21.1	1651
المجموع	290	2.9	7548	76.6	2022	20.5	9860

المصدر : [26] .

ومن اهم العوامل الذاتية التي تؤدي الى السلوكيات العنيفة الشعور بالفشل والحرمان من العطف في مرحلة معينة من حياته ، كما يعد ادمان المخدرات احد اهم العوامل التي تؤدي لارتكاب جريمة العنف الاسري ، والواعز الديني دوره غاية بالأهمية في ضبط سلوك الانسان كونه يعمل على تهذيب السلوك واكتساب الفرد قيم سامية ورفيعة تعمل بدورها كضابطة للتحكم والسيطرة في سلوك الانسان ، كون العنف والانحراف لدى الانسان يزيدان كلما ابتعد عن الدين وقل تمسكه بالقيم الدينية وعدم تطبيقه لتعاليمها [9 ، ص2164] ، ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن التعاليم الدينية لها دور كبير في غرس القواعد والأخلاق في نفس الفرد وتحثه على الالتزام بالسلوك القويم وبعده عن العنف والانحراف .

2– الدوافع الاقتصادية :

للعامل الاقتصادي اثر بالغ الاهمية في طبيعة العلاقة بين افراد الاسرة وما ينتج عنه من انفعالات وسلوك سلبي في حال وجود عوز مالي لدى رب الاسرة ، وصلت نسبة العنف الاسري الناتجة عن الدوافع الاقتصادية الى (30%) من اجمالي حالات العنف الاسري في محافظة المثنى [15 ، ص341] ، والعوز المالي لا يقتصر على ندرة فرص العمل او نقص بالدخل بل يصل الى عزل وتهميش الطبقة تعاني منه ، ويحرمهم ابسط حقوق الانسان نتيجة لعدم قدرتهم على تحقيق مستوى معيشي كريم ، مما يجعل الاسرة تشعر بالإحباط وعدم توفر الاستقرار في الحياة مما يدفع البعض الى ارتكاب الجرائم وسلك الطرق الغير مشروعة للحصول على الاموال المطلوبة [21 ، ص178 – 181] ، وفي حالات تعرض الناس لحالة الفقر وعدم توفر الامن الغذائي وزيادة الحرمان من حاجات الانسان الاساسية تتزايد احتمالية ارتفاع حالات العنف الاسري، خاصة ضد الاطفال والنساء ، كون الحرمان ينتج عنه استجابات عاطفية سلبية تتمثل بالإحباط والغضب، تكون نتيجتها العنف في معظم الاحيان [6 ، ص25] ، لذلك تحرص جميع الدراسات الانسانية والاجتماعية على ان

البطالة من اكبر المشكلات التي تواجه الاسرة والمجتمع على حد سواء.

3 – الدوافع الاجتماعية :

تمثل العوامل الاجتماعية دوراً غاية الاهمية في ظاهرة العنف الاسري ، لوجود بعض المتغيرات الاجتماعية تؤثر عليها، منها نشأة الأسرة التي تُعد اول مؤسسة اجتماعية مسؤولة عن تكوين شخصية الطفل، ومن النواحي الأخلاقية والاجتماعية والعقلية والنفسية والوجدانية، لما لها من الخصوصية كونها المؤسس ومنذ السنوات الأولى لحياة الطفل، تكون احياناً عملية التنشئة الأسرية خاطئة وينقصها تعلم المعاير الاجتماعية السليمة واتباع العادات السيئة ، ومن امثلتها التسلط والتدليل أو الإهمال والتفرقة في معاملة الذكور والإناث والتركيز على رفع درجات الكراهية والانتقام والحقد ضد المجتمع المعارض [9 ، ص2165] ، وللتمييز بين الذكور والاناث بعد موغل بالقدم وبمختلف الحضارات القديمة تستمر ترسباتها الى يومنا هذا، رسمت في العصور البدائية صوراً أساءت للمرأة بشكل كبير منها عزل الفتاة اذا بلغت مرحلة المراهقة عن الاسرة ولا يحق لها ان تكلم سوى امها وبصوت منخفض كونها بمنظورهم تحمل الاوساخ التي يجب ان يتطهر منها ابنها عن طريق غسله بعيون ماء مقدسة للتخلص من روائح الانوثة التي علقت به [1 ، ص34] ، ولوقت قريب نسبياً ففي القرن التاسع عشر كانت العدالة والمجتمع لا تعاقب الزوج حتى وان ماتت الزوجة نتيجة للعنف الجسدي داخل الاسرة [5 ، ص29] ، فضلاً عن ما بينته الدراسات على ان اغلب مرتكبي جرائم العنف الاسري ممن لديهم مستوى تعليم متدني وهذا متوافق مع مرتكبي الجرائم بشكل عام [17 ، ص65] ، عادة يمارس هذا النوع من العنف تبعاً للدوافع الاجتماعية السائدة الاخوة الذكور تجاه اخواتهم الاناث، عن طريق فرض سلطتهم عليهن بالقوة، وفي اغلب الحالات تكون ممارسة هذه السلطة اكثر شدةً من سلطة الوالدين [10 ، ص33] ، يمكن القول ان للعوامل الاجتماعية في منطقة الدراسة اثر كبير على ظاهرة العنف الاسري ولا يقف الامر عند هذا الحد بل يصل تأثير هذه العوامل لحد اخفاء هذا النوع من الجرائم وعدم الافصاح عنها الا ما ندر ، وهذا ما يمكن لمسه عند تحليل البيانات المتعلقة بهذا الموضوع .

ب : عواقب العنف الاسري :

للعنف الاسري عواقب وخيمة تنعكس سلباً على الاسرة، ومدى ترابطها وتماسكها امام التحديات، وتفاعل افرادها فيما بينهم تارة وبينهم وبين المجتمع تارة اخرى، وكلما زاد حجم العنف الاسري كماً ونوعاً كلما زاد ذلك الاثر سوءً، لينتج عنه امراض نفسية ومشكلات اجتماعية عند افراد الاسرة عندما يبلغ العنف الاسري ذروته، من نتائجه التخلف الدراسي وبعض السلوكيات السيئة مثل ادمان الكحول والمخدرات واضطرابات النوم والغذاء وسلوكيات جنسية خطيرة تصل عند بعض الاشخاص الى حد الانتحار[21 ، ص119] ، لذلك ظهرت الكثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية للحد من وقع هذا الاثر ، فتناولت اهم محاور ذلك التأثير .

1- التفكك الاسري :

لكل ظاهرة اجتماعية انعكاس مباشر على الاسرة والمجتمع على حد سواء، يتناسب ذلك الانعكاس مع حجم تلك الظاهرة، يتجلى ذلك واضحاً في ظاهرة التفكك الاسري التي هي بدورها نتيجة لظاهرة العنف الاسري التي توجد اسرة هشة لاتستطيع الصمود امام التحديات التي توجدها جريمة العنف الاسري ، لذلك تؤول الكثير من الاسر التي تعاني من تلك الجريمة الى التفكك بانفصال الابوين وتشتت الاطفال الذين يعانون من مجموعة من العقد ، اذ يكون لهم استعداداً لممارسة ذات العنف الذي تعرضوا له ضد انفسهم او ضد آخرين بنفس الشدة او بقوة اكبر ، كما يفقدون القدرة على التعامل مع المجتمع نتيجة لفقدان الثقة بالنفس وتدهور المهارات النفسية والاجتماعية والتعثر في التحصيل الدراسي بل يمكن ان يصل الامر الى ابعد من ذلك مثل الهروب من المنزل والانحراف السلوكي والقيام بأعمال اجرامية [11 ، ص21] ، وبذلك تتفكك الاسرة ويكون نتاجها عرضة لتفكك المجتمع وانتشار الجريمة بأنواعها .

2– انعكاس العنف الاسري على الزوجات :

وفق الاحصاءات العالمية وعلى مختلف الثقافات والتباينات الزمانية والمكانية نجد ان الزوجات هن اكثر من عانى من مشكلة العنف الاسري، نتيجة للثقافات الاجتماعية فضلا عن كونهن الطرف

الاكثر عرضة للتصادم الذي يؤدي الى العنف الاسري مع تعدد اسباب ذلك التصادم سواء كانت نفسية او اجتماعية او اقتصادية او عاطفية ، والذي بلغت نسبته في محافظة المثنى الى (71.23%) من مجموع جرائم العنف في المحافظة كمعدل لمجموع مدة الدراسة، تؤدي مجتمعة الى تولد العديد من الأثار النفسية التي تعاني منها الزوجات المُعنفات مثل القلق والاكتئاب وكراهية الذات وعدم الثقة بالنفس وفقدان الذاكرة [3 ، ص211] ، وما لذلك من آثار سلبية على كمال وظائف الاسرة وطبيعة مخرجاتها من نشأ يتسنم قيادة المجتمع لاحقاً .

3- انعكاسات العنف الاسري على الابناء:

للعنف الاسري انعكاسات كبيرة على حياة الابناء ، اذ يعد اول اشكال الاساءة للطفل داخل الاسرة تقف هذه الاساءة عائقاً للتفاعل مع البيئة المحيطة والتوافق السليم معها ، من هنا تكون شخصية الطفل ارضية خصبة لظهور الاضطرابات النفسية والسلوكيه [4 ، ص394] ، ولم يكن التخلص من تلك الانعكاسات بالأمر اليسير بل يتطلب تظافر الجهود الحثيثة للتقليل من تلك الآثار ، فهم من جهة يتطبعون بالعنف الاسري كأسلوب لحل المشكلات التي يواجهونها في حياتهم وهذا احد اسباب فشلهم مستقبلاً ، ومن جهة اخرى يرسخ العنف في انفسهم الضغينة والحقد تجاه الاهل وكل من مارس القسوة عليهم خاصة اذا كانوا لا يعرفون دوافع تلك القسوة ، فضلاً عن زرع الخوف والرهبة من الآخرين داخلهم [14 ، ص11] ، مما يوجب نشر الوعي لتجنب تكرار مثل هذه المشكلات وما يترتب عليها من آثار على الاسرة والمجتمع .

4 - انعكاسات العنف الاسري على المجتمع :

بما ان المجتمع يتكون من مجموعة اسر فبالتالي يتأثر المجتمع بطبيعة ونوع ومستوى تلك الاسر، اذ تنعكس مخرجاتها على المجتمع بالإيجاب او السلب ، وضحت العديد من الدراسات الاجتماعية الاثر السلبي لجريمة العنف الاسري على جميع افراد الاسرة سواءً كان احد الابوين او الابناء وما لذلك من تبعات نفسة او مادية او كلاهما معاً تنعكس سلباً على المجتمع ككل لما ينتج عنها من الشخصيات المجتمعية غير الايجابية كون العنف الذي يمارس على الطفل يمثل اعتداء على المجتمع ومستقبل جيل كامل (12 ، ص2) ، مثل ارتفاع معدلات الجريمة وضعف الترابط الاجتماعي، فمن الطبيعي ان نرى الكثير من الجرائم التي ترتكب داخل المجتمع يكون مرتكبها ممن عانو من جريمة العنف الاسري بشكل مباشر او غير مباشر.

الاستنتاجات

تبينت من خلال البحث مجموعة من الاستنتاجات، نستعرض اهمها بشكل موجز.

1 - لبيئة محافظة المثنى دور كبير ساهم في ظهور جريمة العنف الاسري والتستر عليها والحماية الاجتماعية لبعض مرتكبي هذا النوع من الجرائم.

2- ساهمت العوامل الاقتصادية ومشكلة البطالة على وجه الخصوص بتفشي ظاهرة العنف الاسري حيث سجلت البيانات ان اعلى مستوى للجريمة حدث في فترة انتشار مرض كورونا.

3 - شمل العنف الاسري جيع افراد الاسرة بشكل متفاوت سجلت اعلى نسب للعنف ضد الزوجات بنسبة بلغت في المعدل العام لمدة الدراسة(71.23%) من مجموع حالات العنف الاسري المسجلة .

4 - تنوع العنف الاسري الذي مورس في المحافظة بعدة اشكال شملت العنف الجسدي والعنف اللفظي والعنف النفسي.

5 - رغم وجود الاحصائيات الرسمية الا انها لا تعكس حقيقة حجم ظاهرة العنف الاسري بسبب العادات والتقاليد التي تعالج الكثير من حالات العنف الاسري داخل محيط الاسرة وعدم ابلاغ الجهات الرسمية عنها.

المقترحات

هناك مجموعة من المقترحات استقرأها الباحثين من هذه الدراسة يمكن تلخيصها بالآتي:

1 – العمل على نشر وتأصيل القيم الاسلامية كضابطة لتنظيم علاقة افراد الاسرة فيما بينهم ومعرفة كل فرد منهم بحقوقه وواجباته لما فيها من حفظ حقوق الجميع ويجنب الجميع العنف وآثاره السيئة.

2 – العمل على وجود مؤسسات معنية بالتوعية بما ينتج عن العنف الاسري من آثار على الاسرة والمجتمع واقامة الندوات والدراسات الخاصة بذلك مع انشاء مؤسسات تعالج الذين يعانون من هذا النوع من المشكلات.

3 – العمل على النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق برامج التنمية في المحافظة.

4 – تفعيل القوانين الرادعة لجرائم العنف الاسري ولاقتصاص من مرتكبيها والتعامل مع جرائم العنف الاسري على انها جريمة خارج حدود الاسرة وتفعيل الجانب الاعلامي بنشر حالات العقوبات للمدانين لتمثل رادع لمن يفكر بارتكاب هذا النوع من الجرائم.

5 – توفير قاعدة بيانات دقيقة عن حجم ظاهرة العنف الاسري في المحافظة عن طريق الجهات المختصة لتوضيح حجم هذه الظاهرة بشكل دقيق.

5 – تسهيل مهمة الباحثين من قبل الجهات المعنية لتكون الدراسة اكثر واقعية وتعالج المشكلة بشكل حقيقي وعدم احاطة هذه الجرائم والمعلومات المتعلقة بالسرية تحت ذريعة الحفاظ على الخصوصية.

المصادر :

1 – ابو زيد ، رشدى شحاتة، العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، الطبعة 1، 2008 .

2 – حسن ، اماني السيد عبد الحميد، العنف الاسري وعلاقته بالاتجاه نحو التطرف لعينة من الشباب الجامعي ، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، كلية التربية، قسم الصحة النفسية ، 2009 .

3 – الحسيناوي ، علي حسين شريف هليل، تحليل جغرافي لظاهرة العنف الاسري في محافظة ذي قار، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2020 .

4 – حنان ، مزردي، سهير ، سالم ، العنف الاسري كمدخل لبعض الاضطرابات السلوكية والنفسية لدى الطفل والمراهق – قراءة للعوامل المساهمة والتداعيات، مجلة علوم الانسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد 12، 2024/12/20 .

5 – دليلة ، أبو جمعة، العنف الجسدي ضد المرأة في المجال الاسري(دراسة حالة عينة من النساء المتوجهات لمصلحة الطب الشرعي ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، فسم علم الاجتماع .

6 – رشيد ، أسماء جميل، العنف الاسري في العراق في ظل تداعيات ازمة كورونا، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2020/10/18 .

7 – عبد الرحمن ، علي اسماعيل، العنف الاسري الاسباب والعلاج، مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة 1 ، القاهرة، 2014 .

8 – عبد المحمود ، عباس ابو شامة ، البشري ، محمد الامين ، العنف الاسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،الطبعة الاولى، 2005 .

9 – غزوان ، انس عباس ، العنف الاسري ضد الاطفال وانعكاسه على الشخصية (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الحلة)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 23، العدد 4، 2015 .

10 – فاطمة ، عبدي، ماهية العنف مفهومه وانواعه مظاهره واهم النظريات المفسرة له، مجلة العلوم والانسانية، جامعة باتنة، الجزائر،المجلد 24، العدد 1، 2023 .

11 – القريشي ، عائدة مخلف مهدي، العنف الاسري اسبابه وآثاره على المجتمع(المرأة والطفل)، مجلة البحوث التربوية والنفسية العدد 56، جامعة بغداد، 2018 .

12 – كاظم ، ازهار محمد علي، العنف الاسري وتأثيره على المجتمع، مجلة صدى الروضتين، العدد 375،العتبة العباسية، قسم الاعلام، 2019/3/23 .

13 – كويز ، اياد داود، وسائل الاصلاح القانوني لجريمة العنف الاسري، مجلة كلية الامام الكاظم (ع) ، المجلد 8 ، العدد 4 ، كانون الاول 2024 .

14 – كشيش ، سمر علي ، علاقة العنف الاسري بانحراف الاحداث(دراسة ميدانية)، جمهورية العراق، المفوضية العليا لحقوق الانسان، قسم النشر والتثقيف، شعبة البحوث والدراسات، 2023 .

15 – كليوي ، لطيف كامل، البركي ،احمد حامد، التحليل المكاني لظاهرة العنف الاسري في محافظة المثنى للمدة (2010-2016)، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع والعشرون لكلية التربية ، الجامعة المستنصرية، 28-29 آذار 2018 .

16 – كاتبي ، محمد عربي عزت، العنف الاسري الموجه نحو الابناء وعلاقته بالوحدة النفسية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الاول، 2012 .

17 – المحمود ، عباس ابو شامة عبد ، محمد الامين البشري ، العنف الاسري في ظل العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، الطبعة1 ، 2005 ، ص32.

18 – المطيري ، أحلام حمود المطيري العنف الاسري مظاهره اسبابه علاجه، وزارة الوقاف والشؤون الدينية، دولة الكويت، الطبعة 1، 2015 .

19 – المناور ، فيصل حمد، الحماية القانونية من العنف الاسري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعالمية ، العدد 121، الطبعة 1 ، سبتمبر 2019 .

20 – منظمة الصحة العالمية ، إقليم الشرق الأوسط ، العنف ، 2025 :https://www.emro.who.int/ar/violence-injuries-disabilities/violence/

21 – نسيمة ، عيساوي ، العنف اللفظي الاسري من المنظور السوسيولوجي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر2 ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم الاجتماع ، 2011 .

22 – جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، بمقياس:(1:1500000)، بغداد ، 2017.

23 – جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة المثنى، قسم حماية الاسرة والطفل، بيانات غير منشورة لعام 2025.

24 – جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة المثنى، قسم حماية الاسرة والطفل، بيانات غير منشورة لعام 2025.

25 – الباحثان بالاعتماد على بيانات جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة المثنى، قسم حماية الاسرة والطفل، بيانات غير منشورة لعام 2025.

26 – جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة المثنى، قسم حماية الاسرة والطفل، بيانات غير منشورة لعام 2025.